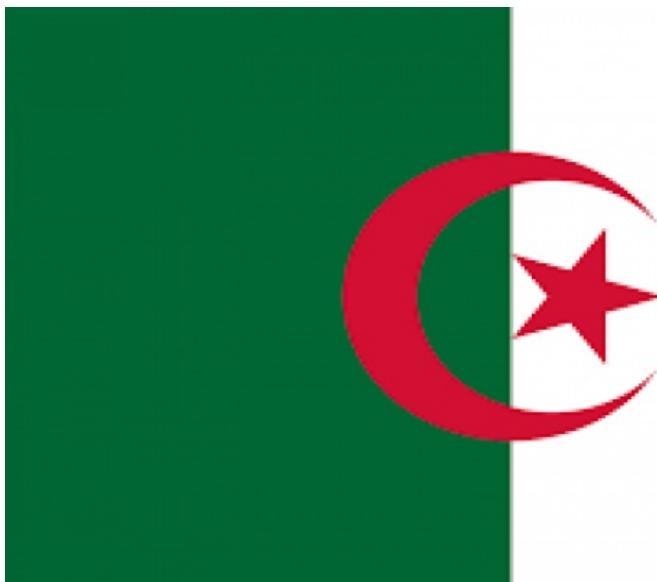




عرب وعجم

الجزائر.. دعوات لمقاطعة منتجات فرنسا ردًا على ماكرون



الخميس 7 أكتوبر 2021 11:05 ص

مع اشتداد الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا على خلفية تصريحات الرئيس إيمانويل ماكرون، أعاد نشطاء جزائريون بعث حملة قديمة للمطالبة بمقاطعة المنتجات الفرنسية.

وierz منذ يومين وسم "مقاطعة المنتجات الفرنسية"، عبر منصات التواصل الاجتماعي، ليعكس حجم الاستياء الشعبي الجزائري من كلام ماكرون، المسيء لناريخ البلاد.

وقرر الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، السبت، استدعاء سفير بلاده لدى باريس للتشاور، بعد تصريحات نقلتها صحيفة "لوموند" الفرنسية، اتهم فيها ماكرون النخبة الحاكمة في الجزائر بـ"تغذية الصغينة تجاه فرنسا".

وطعن الرئيس الفرنسي، في وجود أمة جزائرية قبل دخول الاستعمار الفرنسي إلى البلاد عام 1830، وتساءل مستنكرًا: "هل كان هناك أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي؟".

وادعى ماكرون أنه "كان هناك استعمار قبل الاستعمار الفرنسي" للجزائر، في إشارة لفترة التوأمة العثمانية بين عامي 1514 و1830.

وقال مواصلا مزاعمه: "أنا مفتون برؤية قدرة تركيا على جعل الناس ينسون تماما الدور الذي لعبته في الجزائر، والهيمنة التي مارستها، وشرح أن الفرنسيين هم المستعمرون الوحيدون، وهو أمر يصدقه الجزائريون".

وزعم أن تركيا "تقود عمليات تضليل ودعائية" ضد بلاده في مسألة كتابة تاريخ مرحلة ما قبل 1962.

طرد السفير ومقاطعة المنتجات

رد الجزائريون على تصريحات ماكرون، عن وجود علاقة "جيدة" بين بلاده والمجتمع الجزائري، بحملات استنكار واسعة لما صدر منه.

ونعت مغردون الرئيس الفرنسي بـ"الجاهل" بالتاريخ، بعد محاولته الإيقاع بين الجزائر وتركيا، عند المقارنة بين الاستعمار الفرنسي (1830-1862) والتواجد العثماني (1514-1830).

وفي سياق المطالبة برد عملي وحازم على "تطاول" رئيس فرنسا على تاريخ البلاد، أطلق النشطاء الجزائريين على منصات التواصل الاجتماعي وسوماً مثل "طرد السفير الفرنسي مطلب شعبي" وـ"مقاطعة فرنسا" وـ"مقاطعة المنتجات الفرنسية".

وغردت الناشطة خولة، فائلةً: "الشعب دائمًا يتصدى للهجمات التي تتعرض لها البلاد، لمقاطعة المنتجات الفرنسية وفرنسا".

كما جرى تداول وسم "مقاطعة المنتجات الفرنسية 343"، على نطاق واسع، الثلاثاء، وباللغات الثلاث، العربية والفرنسية والإنجليزية.

وأفاد محمد الصغير، أحد أبرز المروجين لهذا الوسم، مغريداً: "لن ينافس ماكرتون، أحد في العقد الأخير في الهجوم على الإسلام، وافتلال الأزمات وتغذية الصراع مع المسلمين".

وأضاف: "ففي آخر تصريح شكك في تاريخ الجزائر العريق، ويفت سما على تركيا وال העثمانيين، متأسفاً على أن الجزائريين لا يرونها دولة احتلال كما ينتظرون لفرنسا".

وكتب الناشطة مريم، في تعريدها: "واجينا اليومي لا تننسوا مقاطعة المنتجات الفرنسية".

فيما غرد الناشط قلم مريم، فائلاً: "منذ يومين استدعت الجزائر سفيرها بفرنسا للتشاور ومنعت تحقيق الطائرات العسكرية، هذه هي الدولة التي تحترم نفسها".

كما تداول نشطاء بالمنصات الاجتماعية، جداول لتصنيف المنتجات الفرنسية، وتعويضها بشراء منتجات جزائرية كبديل عنها، حيث تعد المقاطعة سلاحاً مؤلماً ضد الحكومات الغربية، لما يسببه من خسائر اقتصادية كبيرة.

مراجعة العلاقات الاقتصادية

ومنذ تصريحات ماكرتون، ردت الجزائر بـ3 قرارات، تمثلت في استدعاء سفيرها للتشاور، وإصدار بيان استنكار ورفض للتصريحات، وغلق المجال الجوي الجزائري أمام الطائرات العسكرية الفرنسية، التي تعمل في إطار عملية برخان بالساحل الإفريقي.

وتدرس الحكومة الجزائرية خطوة أخرى تتمثل في مراجعة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع المستعمر السابق، وفق ما نقله موقع "كل شيء عن الجزائر" الناطق بالفرنسية (خاص)، عن مصدر (لم يسمه) قال إنه قريب من الملف.

وقال المصدر: "سنقوم بتنفيذ دقيق لعلاقاتنا الاقتصادية والتجارية، مع فرنسا، ونحتفظ بإمكانية إعادة توجيهها بكل سيادة نحو شركاء آخرين معروفين، ويقدرون سيادة الأمم".

وفي حال إقرار هذه المراجعة، ستتلقى عديد الشركات الفرنسية الناشطة في الجزائر، في قطاعات البنوك والأدوية والأسمنت، وغيرها، ضربة موجعة.

ووفق المؤشرات الاقتصادية المتداولة، احتلت فرنسا المرتبة الثانية، ضمن قائمة الشركاء الاقتصاديين للجزائر خلف الصين، ب الصادرات ناهزت 3.6 مليار دولار.

ودعمت أحزاب سياسية جزائرية، مقترح مراجعة العلاقات الاقتصادية مع فرنسا، حيث دعت "حركة مجتمع السلم" (أكبر حزب إسلامي بالبلاد) إلى تحويل الشراكات الاقتصادية نحو دول غير معادية للجزائر.

كما دعت المنظمة الوطنية للمجاهدين (قدماء المحاربين)، إلى مراجعة العلاقات القائمة بين الدولتين الجزائرية والفرنسية.

وحاء في بيان للمنظمة، نقلته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، أنه "آن الأوان لمراجعة العلاقات القائمة بين الدولتين الجزائرية والفرنسية".

